مؤتمر الحوار الوطني الشامل
— الحوار لصنع المستقبل —
14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الخميس والجمعة 11-12 يونيو 2013م -العدد 15816

السكان والتنمية 9

إشراف/ بشير الحزمي

المجلس الوطني للسكان ينظم مسابقة سكانية خلال شهر رمضان على موقعه الإلكتروني

■ صنعاء/ ... الحزمي:

تنظم الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ولأول مرة مسابقة سكانية رمضانية عبر الموقع الالكتروني الخاص بالمجلس ابتداء من أول أيام شهر رمضان المبارك وحتى نهاية الشهر الكريم.

وأوضح الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان مطهر أحمد زيارة أن هذه المسابقة تهدف إلى نشر وتعزيز الوعي المجتمعي بمختلف القضايا السكانية وانعكاسات الزيادة السكانية المتسارعة وغير المنظمة على مختلف مجالات التنمية المختلفة في بلادنا، بالإضافة إلى رفع وعي الشباب والشابات بأهمية الصحة الإنجابية وفوائد تنظيم الأسرة وتزويدهم بالمعارف والمعلومات السكانية ومصادر الحصول عليها بالإضافة إلى توعيتهم بمرض نقص المناعة البشرية المكتسب «الايدز» وطرق انتقاله وكيفية الوقاية منه ، ونبذ الوصمة عن المصابين .

وقال أنه سيتم نشر الأسئلة الخاصة بالمسابقة في الموقع الالكتروني الخاص بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ، من خلال طرح سؤال اختياري يوميا مع عدد من الخيارات للإجابة يقوم الزوار والمشاركون في المسابقة بتحديد الاجابة الصحيحة من خلال التأشير عليها على مدى أيام الشهر الكريم، والقيام بإرسال الإجابات نهاية شهر رمضان وحتى يوم الخامس عشر من شهر شوال عبر الايميل الخاص بالمجلس أو من خلال تسليمها إلى مقر المجلس في العاصمة صنعاء ، ليتم فرزها واختيار الأشخاص الفائزين .

وأوضح أن أسماء الفائزين في المسابقة سيتم الإعلان عنها في مؤتمر صحفي سيتم تحديده ، كما سيتم نشرها في الصحف الرسمية (الثورة، الجمهورية و 14 أكتوبر) إضافة إلى إشعار الفائزين عبر رسائل sms وكذا من خلال الموقع الالكتروني للمجلس الوطني للسكان،داعيا الجميع الى التفاعل وتحقيق مشاركة واسعة وخصوصا في فئة الشباب .

العنف الأسري في المجتمع اليمني واقع مؤلم وحلول غائبة !!

«المرأة اليمنية» في دائرة المعاناة نتيجة صمت معيب وغياب للوعي بالحقوق والواجبات وفهم قاصر للتعاليم الشرعية ونص قانوني لا ينصف

يعد العنف الأسري أحد ابرز أشكال العنف الذي يمارس ضد المرأة اليمنية وعلى نطاق واسع وبات ظاهرة تتطلب الوقوف أمامها بجد للبحث في أسبابها والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمواجهتها والحد منها.

ومن هذا المنطلق حرصت الصحيفة ومن خلال هذا التحقيق على النزول الميداني إلى عدد من مراكز الإيواء الخاصة بضحايا العنف بالعاصمة صنعاء وزيارة عدد من الأسر التي تعاني فيها المرأة من عنف كما التقت بالمعنيين في الجهات ذات العلاقة لتقف على حجم الظاهرة والسبل الكفيلة بمواجهتها .. فالى التفاصيل:

تحقيق / بشير الحزمي

الضحية (أ ق) من محافظة عمران وتبلغ من العمر 25 عاما هي إحدى ضحايا العنف الأسري وقد استقبلتها دار الوئام الأسري التابعة لاتحاد نساء اليمن ووفرت لها الايواء وفيها التقيناها حيث روت لنا تفاصيل قصتها ومعاناتها و قالت: لقد بدأت قصتي بعد زواجي من رجل لا اعرفه غير انه قريب لزوجة أخي وقد بقيت معه بعد الزواج شهراً ونصف شهر وبعدها هاجر إلى السعودية للعمل وتبدأ معاناتي عندما تلقيت اتصالات من أشخاص سعوديين يقولون لي أنهم قد شاهدوا صوري وأنا البس كذا وكذا ... أعطاهم أيها زوجي وقتها شعرت بمرارة وألم كبير وعلى الفور قررت الذهاب إلى بيت أهلي حنقا منه كونه سمح لغرباء بأن يشاهدوا صوري الخاصة التي لا يصح لأحد أن يشاهدها غيره ،وبقيت في بيت أهلي لمدة سنة ونصف وعندما عاد زوجي طلب رجوعي إلى بيته فرفضت وطلبت الطلاق لأني لم أعد ائتمنه على نفسي ، وحينما رفضت العودة إليه قام إخوتي وبالذات أخي المتزوج بأخت زوجي بضربي محاولين إرغامي على الرجوع إليه وعندما اصررت على موقفي عاملوني بعنف وضربوني وعذبوني وربطوني من قدمي بسلسلة حديد على دبة غاز مليئة واستمر حالي هكذا لمدة 18 يوما وكنت اسمع أخي يهددني ويقول أنه سيرشني بمادة الأسيد الحارق ليحرق جسمي وقتها قررت الهرب من البيت وبالفعل تمكنت من ذلك وذهبت إلى بيت عمي مستنجدة به ليحميني منهم لأن أبي كان مريضا وكان يطاوع إخوتي بما يفعلونه بي ،ولكن عمي بعد يومين من ذهابي إليه اتصل بأخوتي وطلب منهم الحضور لأخذي كوني ما أزال على ذمة رجل لكنني بقيت على إصراري بطلب الطلاق وتم لي ما أردت .

وعندما عدت عند إخوتي ربطوني مرة ثانية وضربوني بقسوة لكنني تمكنت من الهرب إلى عند شيخ المنطقة ، ووقتها عمل أخوتي تنازلا بي للشيخ وبقيت عند الشيخ إلى أن زوجني بشخص آخر ، ولم اسلم من المشاكل مع زوجي الثاني ورجعت إلى عند الشيخ لأنه أصبح ولي أمري ، فطلب مني أن اتحمل ، لكن لكثرة المشاكل واستمرار معاناتي قررت الانفصال من زوجي الثاني ولي بنت منه ، لكن الشيخ قال لي لو أردت الانفصال عن زوجك إما أن تتنازلي له عن مهرك أو عن ابنتك ،فاخترت ابنتي وتنازلت له عن مهري . وعندما سمعت عن دار الإيواء الأسري لاتحاد نساء اليمن بالعاصمة صنعاء لجأت إليها . والآن نلت حريتي من زوجي الثاني الذي طلقني بعد أن تنازلت له عن مهري وبقيت ابنتي معي .

باب من الأمل

وتواصل (أ . ق) رواية قصتها وابنتها ذات العشرة أشهر في حضنها تقبلها تارة وتمسح على شعرها وتطبطب على ظهرها تارة أخرى ، وبصوت مليء بحسرجة ألم المعاناة ومرارة الحياة وقسوتها تروي بقية فصول ما تعرضت له من قهر وظلم على يد اقرب الناس إليها وهم من كان يفترض بهم حمايتها ورعاية مصالحها ، فتقول وقلبها يتفطر حزنا : لقد لجأت إلى هذه الدار بعد أن أغلقت إمامي كل الأبواب ولم يعد لدي من احد في هذه الدنيا ليحميني ويقف إلى جانبي لأن أهلي واقرب الناس إلى تخلوا عني والدولة لم تنصفني أو توفر لي الحماية وأصبح الكل ضدي ليس لأني مذنبه ولكن لأنني امرأة ضعيفة وليس لدي من يسندني ويحميني . وقالت: أوجه شكري وتقديري لاتحاد نساء اليمن لوقوفه إلى جانبي واهتمامه بقضيتي ومساندتي وتوفير الأمان الذي افتقدته عند أسرتي وأهلي وشكري أيضا لمسئولة الدار التي أحاطتني وطفلتي بحبها ورعايتها واهتمامها.

الأم تشاطر ابنتها المعاناة

أما الضحية (هـ.ع) أم الضحية(أ.ق) وهي الأخرى تعرضت لعنف اسري من ذات الأسرة وطلقت من زوجها لرفضها العيش مع أبنائها وزوجاتهم بعد أن مرض زوجها وأصبح عاجزا عن العمل ودفع نفقات إيجار البيت الذي تسكنه هي وزوجها معللة رفضها العيش مع أبنائها بأنهم وزوجاتهم لا يعاملونها معاملة حسنة وقد عانت كثيرا منهم ولم تعد تطيق العيش معهم مطالبة زوجها المريض بالعيش بمفردهم وتحمل الأبناء إيجار البيت وهو ما رفضه الأبناء فأبقوا على أبيهم معهم و خرجت هي من بيتها دون رجعة حيث لجأت إلى بيت ابن أخيها لتعيش معه.. وهنا تقول الأم: لقد بدأت معاناتي عندما تصايحت مع أبنائي بسبب ما تعرضت له ابنتي المتزوجة من ضرب وتعذيب منهم لأنها رفضت الرجوع إلى زوجها الذي أرغمت على الزواج به وحدثت بينهما مشاكل وطلبت الطلاق منه فمنعوني من زيارتها واخذوا منها التلفون حتى لا تتواصل معي ومن ثم ضغطوا على أبيهم الذي يعيش معهم ليطلقني وبالفعل طلقني .. وبعد أن طلقني زوجي لجأت إلى دار الوئام الأسري التابعة لاتحاد نساء اليمن بالعاصمة صنعاء لأكون بالقرب من ابنتي نتقاسم معا الألم والمعانات.

إيواء ضحايا العنف

مسئولة دار الوئام الأسري باتحاد نساء اليمن جمالة صالح قالت: لقد أحتضنت الدار (أ.ق) وابنتها وأمها (هـ.ع) وهن جميعا ضحايا العنف الأسري. وقدمت لهن الحماية والرعاية وستعمل الدار على تأهيلهن وتدريبهن ليتعلمن حرفة يدوية ليتمكن من العيش من خلالها أو البحث عن فرصة عمل آمنة تؤمن لهن لقمة العيش وحياة كريمة بعد أن يخرجن من الدار ..

إجراءات رادعة وتشريعات قانونية مطلوبة لتوفير الحماية للمرأة من أي عنف يواجهها

وتضيف جمالة صالح بالقول: لقد باتت قضية العنف الموجه ضد المرأة في اليمن وبالتحديد العنف الأسري قضية خطيرة تعاني منها المرأة على نطاق واسع في الريف والحضر وأصبحت ظاهرة تتسع وتزداد يوما بعد يوم وبتنا نشاهدها ونسمع عن قصص ومعانات تحدث يوميا تدمي القلوب قبل العيون . ونتمنى أن تقوم الدولة بواجبها في حماية المرأة اليمنية من كل أشكال العنف الذي تتعرض له وبالذات العنف الأسري بأن تجرمه وتسن التشريعات القانونية الرادعة وتفعلها للحد من هذه الظاهرة . موضحة أن الدار تستقبل حالات عديدة من ضحايا العنف تأتي من مختلف محافظات الجمهورية وتقدم للنزيلات خدماتها في الحماية الاجتماعية والرعاية المعيشية والتدريب والتأهيل والعمل على حل مشاكلهن ومنهن من نوفق بينهن وأسرهن ويعدن للعيش معهم وأخريات نقوم بتزويجهن والبعض نجد لهن فرص عمل وعندما نتأكد أن مشكلة النزيلة لدينا في الدار قد حلت نسمح بخروجها من الدار.

قانون ظالم

ضحية اخرى لشكل آخر من أشكال العنف الاسري الذي تواجهه المرأة اليمنية وهي منال محمد تروي مأساتها وتقول : أنا أعيش حالة من الحاجة والفقر رغم أن لدي أموالا كثيرة كان يفترض أن تكون من حقي لان أبي توفي ولديه أموال كثيرة و كما سمعت أن إخوتي الذكور كان نصيبهم من ميراث أبي ملايين كثيرة حرمنا منها أنا و أخواتي البنات بقانونهم الظالم حتى عندما كنت صغيرة فرض علي والدي الزواج من رجل في عمره وبعد أن أنجبت خمسة من الأولاد توفي زوجي لتستمر رحلة المعاناة و الظلم الذي يلاحق المرأة في ظل مجتمع يعتبرها لا شيء ويعتبرها مجردة من الحقوق وعليها كم من الوجبات فمتى يدرك الناس أن البنت أمانة في أعناقهم و هل من قانون يجرم و يعاقب من يقسو عليها بغير وجه حق و يحرمها حقها في الحياة الكريمة.

حياة شقاء

وتشكو محصنة مقبل من منطقة الشرفة بمحافظة عمران حالتها وشقاءها مع الحياة فتقول: لدي مهام منزلية لا تحصى منذ الفجر أبدأ رحلة الشقاء في المنزل و خارجه . لدينا سبعة و عشرون رأس غنم وبقرتان و ثمانية أطفال و عائلة لا تعرف إلا كيف تفرض الأوامر. فالرجل يفرض على المرأة مهام فوق طاقتها وتوبخ إذا قصرت في تنفيذها و أحيانا بعض النساء قد تفقد حياتها كزوجة وترحل إلى بيت والدها لأنها كما يقولون لا يستفاد منها و كان المرأة أداة شقاء سواء في بيت والدها أم في بيت زوجها ويصل الأمر أحيانا إلى أن المرأة تتمنى في معظم العائلات لو أنها تغادر الحياة ربما تجد الراحة .

ردود فعل

أما سامية يحيى ربة بيت من محافظة صنعاء فقد تحدثت عن قصة عنف أسري لإحدى جاراتها وقد عايشت هي أحداث القصة و تألمت لها كثيراً فتقول : أسرة تسكن بالجوار الأب فيها ظالم إلى مستوى فوق المنطقي بحجة أن ضبط البنات واجب و إنهن سبب العار و المشاكل في الحياة .. بنات هذا الرجل محرومات من التعليم وممنوع خروجهن من المنزل لأي سبب من الأسباب وممنوع عليهن زيارة الأهل أو الجيران .. وكنا نسمع ضربه و توبيخه لبناته لأتفه الأسباب .. ولم يكتف بذلك بل نقل هذا السلوك إلى أولاده الذكور و باتت معاملة الأبناء لأخواتهم بنفس مستوى العنف الذي مارسه والدهم إلى أن جاء يوم سمعنا فيه أن إحدى بناته هربت من المنزل و تزوجت دون علم احد من أهلها .ورغم رفض المجتمع اليمني لذلك ، إلا أن من كان يعرف كيف تعامل البنات في تلك الأسرة لمس شيئاً من العذر في هذا التصرف الذي قامت به تلك الفتاة .

وتضيف سامية بالقول : لقد سمعنا أيضا أن الوالد و الإخوة يزالون حتى اليوم يتوعدون بقتل تلك الفتاة و زوجها ليغسل العار الذي سببته لهم وقد زاد هذا الظلم و التعسف ليطال أيضا الأم إلى جانب بناتها .

وتختم سامية حديثها قائلة : على الأهل أن يخافوا الله في بناتهم ويحسنوا تربيتهن ويدركوا أن الله سيحاسبهم على الظلم الذي يقترفونه كما أن الضغط يولد الانفجار و كلما كان هناك ضغط كانت ردود الفعل على قدر الظلم الواقع و ربما تؤدي إلى الانحراف والمضي في طريق غير سليم ،وعلى المجتمع أن يدرك أن الله كرم المرأة و جعل لها حقوقا ينبغي ألا تحرم منها .

ضحايا عنف

وفى مركز الأمل لرعاية الفتيات بأمانة العاصمة تقول فاطمة جار الله مديرة المركز: نستقبل في المركز الأحداث من الفتيات اللاتي يتم تحويلهن من قبل النيابة أو المحكمة و اللاتي يكون عليهن أحكام لقضاء فترة الحكم . و يتم إعادة تأهيلهن و توعيتهن من خلال الجلسات النفسية و الدينية و التثقيفية و عند انقضاء فترة الحكم نقوم بالتواصل مع أسرهن ليتم الترتيب لاستلامهن من المركز بأمان وحرص كي لا يعدن لممارسة السلوك الذي ارتكبنه . مؤكدة أن معظم الحالات التي تأتي إلى المركز تكون ضحايا عنف أو تفكك اسري وعادة ما يؤدي العنف والتفكك إلى خروج الفتاة عن المألوف في التصرف و السلوكيات.

عنف مسموح

و تصف الاختصاصية الاجتماعية في مركز الأمل لرعاية الفتيات بشرى المقطري العنف الأسري بأنه احد اخطر أنواع العنف وبالذات انه يتم في إطار العائلة من قبل احد أفرادها بما له من سلطة أو ولاية أو علاقة بالضحية و قد يشمل العنف الضرب و الظلم و الإجحاف ضد الفتاة في إطار مسموح به اجتماعيا إستنادا إلى المعايير الشعبية والاجتماعية التي تؤيد تربية البنت و إلزامها بطاعة ذويها أو زوجها و السماح بتأديبها إذا خرجت عن نطاق ذلك من وجهة نظرهم . موضحة أن نتائج العنف تنعكس سلبا على الفتاة والمجتمع ككل فقد تصبح الفتاة ناقمة من المجتمع وتتصرف على أساس ذلك و تخرج عن الطريق السليم وقد تعيش في حالة من الكآبة و الانكسار . مؤكدة ضرورة وجود قوانين لحماية المرأة و قبل القوانين ينبغي العمل على أساس نشر الوعي المجتمعي بحقوق المرأة في الدين الإسلامي و كيف ينبغي أن تصان ويحافظ عليها بما يحقق لها الحياة الكريمة لأنها بانية الأجيال و بها يكون التوازن و الصلاح في المجتمع عموما .

بعد ثقافي واجتماعي

ويقول الباحث أمين المشولي من مركز الدراسات الاجتماعية وبحوث العمل بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل أن للبعد الثقافي أو الاجتماعي دافعاً في اتجاه زيادة أو ضعف العنف الموجه ضد المرأة. فالمتابع لأشكال العنف ضد المرأة ومستوياته وحدته يجد أنه يأخذ طابع البيئة التي تعيش فيها المرأة ، ففي المجتمعات الريفية تمارس المرأة أعمالاً أسرية منزلية شديدة التعقيد والمعاناة و المرأة والمجتمع لا يشعران ولا يقران بأن ذلك شكل من أشكال العنف ضد المرأة . والمنحى الآخر من صور هذا العنف هو الأثر النفسي الناتج عنه وهو أن المرأة لا تلقى نظير هذا العمل أجراً وربما أيضا تحرم من الميراث هذا وقبل ذلك حرمانها من التعليم وطبعاً هذا يسمى بالعنف المخفي ومن أشكال هذا العنف أيضا الزواج المبكر والزواج بالإكراه وهذا شكل من أشكال العنف الذي يمارس من قبل الأسرة .و هناك عنف موجه للمرأة من المرأة كالعنف الذي يمارس من قبل زوجة الأب وهذا النوع من العنف مشهور ومنتشر في مجتمعنا ويمارس على نطاق واسع .وهنا يبرز أهمية وضع السبل والمعالجات اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة بشكل جدي.

الجهل بحقوق المرأة

الملازم أول/سميرة أحمد عباس مدير إدارة حماية الأسرة بوزارة الداخلية قالت أن أنواع العنف ضد المرأة في اليمن كثيرة وذلك بسبب جهل المجتمع بقضايا المرأة وما يخصها من حقوق وما عليها من واجبات والتزامات، ووزارة الداخلية تسعى إلى مناهضة العنف الذي تواجهه المرأة سواء كان على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع ، فسعت إلى إيجاد إدارة عامة للمرأة والأحداث تتناول كل قضايا المرأة التي تعانيها في هذا المجتمع، وتسعى إلى إنصاف المرأة وما تزال تواجه بعض الصعوبات في ذلك. مؤكدة أهمية دور وسائل الإعلام في مناهضة العنف الموجه ضد المرأة، و توعية رجال الأمن بقضايا المرأة وعقد الدورات التدريبية لهم ليتمكنوا من تفهم قضايا المرأة بشكل عام. وتمنت سميرة عباس بأن تتواجد شرطة نسائية أو مأمورات ضبط قضائي للتعامل مع قضايا المرأة ولو في المناطق ذات الكثافة السكانية.

توعية دينية

المحامية غناء المقداد تدلي بدلوها في هذا الموضوع فتقول: المرأة اجتماعيا لا تزال تعاني من الظلم الاجتماعي و الهضم لحقوقها وفي بعض المناطق والقرى أو عند بعض الفئات الاجتماعية يقل الوعي الديني لديهم ولا يدركون أن الدين الإسلامي أوصى بالمرأة ومنحها حقوقها كاملة. وقد لا يجد العنف ضد المرأة اسريا صدى أو مواجهة من احد كونه يسير في إطار المسموح به اجتماعيا للحق والسلطة التي تمنح للأب و الإخوة أو الزوج وهذا الأمر يقود إلى تمادي بعض الأفراد على قريباتهم من النساء ، وبالتالي نجد أن من نتائج العنف الأسري حرمان الفتاة من حقوق كثيرة منها الحرمان من التعليم والدفع بها نحو الزواج المبكر و حرمانها من اتخاذ أي قرار بالإضافة إلى انكسار و قلة حيلة يصاحب العديد من الفتيات .

وتواصل المقداد حديثها بالقول : أنا كمحامية مرت علي العديد من القضايا المرتبطة بالمرأة أو الفتاة وحين ندرس الظروف المحيطة و التي أدت إلى الوقوع في ذلك الطريق نجد أن التفكك الأسري أو العنف لدى بعض الأسر من الأسباب الأساسية التي قادت الى ذلك . وفي بعض الحالات حين تصل المرأة إلى القضاء وتصدر عليها أحكام نجد أن هناك اسراً كثيرة تتبرأ من بناتها ،ومازالت أتذكر بعض النساء اللاتي قضين فترة الحكم و رفض أهلهن استلامهن أو الاعتراف بهن، ولذلك نحتاج إلى توعية قوية بحقوق المرأة و خاصة في الجانب الديني لان الإجحاف في حقها و ظلمها هو ظلم للمجتمع ككل .

خلاصة القول

من خلال ما تم طرحه من آراء للضحايا والمعنيين تتجلى الصورة بوضوح عن واقع مؤلم تعيشه المرأة اليمنية في نطاق الأسرة والمجتمع في ظل صمت معيب وغياب للوعي بالحقوق والواجبات لكل فرد وضعف الوازع الديني وفهم قاصر بالتعاليم الشرعية وغياب النص القانوني المنصف الذي يحمي المرأة من هذا النوع من العنف داخل الأسرة ودور مغيب للسلطات الرسمية في هذه القضايا .. وتبقى المرأة الضحية ..وتستمر المعاناة في دائرة مغلقة.. فالقضية جد خطيرة ولها تبعات وآثار سلبية مدمرة إن لم يوضع لها حد ، وتحتاج إلى دراسة متأنية وعميقة وحلول جذرية وواقعية .

تأسيس تحالف شباب الدول العربية للسكان والتنمية وتحديد ستة محاور له

متابعة / بشير ...:

أعلن المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ، لشؤون الشباب بالعالم العربي، أحمد الهنداوي عن تأسيس تحالف شباب الدول العربية للسكان والتنمية، خلال اجتماع عقد مؤخرا بالقاهرة ضم أكثر من 70 شخصية شبابية من جميع الدول العربية.

وأوضح الهنداوي، أن ذلك التحالف يأتي اعترافا بدور الشباب ومشاركتهم الفعالة خلال الثورات والانتفاضات والحركات الاجتماعية في المنطقة العربية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، واستجابة لاحتياجات المنطقة وتدشينا لاجتماع 70 شخصية شبابية عربية في نوفمبر 2012، حينما شكلوا معًا اول منبر إقليمي لضمان تلبية حقوق الشباب واحترامها وحمايتها.

وقال إن إنشاء تحالف شباب الدول العربية للسكان والتنمية، يأتي اعترافًا ببرنامج العمل الذي بدأ في عام 1994 في القاهرة، حيث اجتمع ممثلو 179 دولة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واتفقوا على أن جميع الناس لهم الحق في حياة صحية ومنتجة دون تمييز، وان تعزيز مبدأ الكرامة والحقوق الفردية هو عامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، رغم وجود فجوة كبيرة في تنفيذ البرنامج في عدة مجالات.

واشار إلى أنه قد تم تحديد ستة محاور لتحالف شباب الدول العربية للسكان والتنمية وهي: الشباب والهجرة ومشاركة الشباب والصحة الجنسية والإنجابية وتغير التكوين الأسري والسكان والبيئة وتغير المناخ والنوع الاجتماعي والعنف القائم عليه.

وقال إن التحالف الشبابي يسعى لاتخاذ موقف حول التنمية الإقليمية نيابة عن الشباب في الإقليم.

وطالب بيان تحالف شباب الدول العربية للسكان والتنمية الدول العربية، أولا فيما يتعلق بالشباب والهجرة: إنشاء وتعزيز كيان حكومي وطني يشرك مختلف الجهات المعنية لدعم حقوق وظروف المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليا وطالبي اللجوء، وإنشاء بيئة مشجعة للشباب لتحقيق إمكاناتهم في مجتمعاتهم المحلية، والتصديق والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والاتفاقات المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وزيادة البرامج التعليمية والأنشطة التوعوية حول حقوق المهاجرين، من أجل نشر ثقافة الحوار بين الحضارات وتخفيف حدة التوترات والصراعات.

أما عن مشاركة الشباب، فطالب تحالف الشباب الدول العربية، تمكين الشباب من المشاركة الفعالة كمتطوعين وقادة التغيير الاجتماعي بدون التعرض للاستغلال والعنف والحرمان من الحقوق، وإشراك الشباب بفاعلية في جميع آليات البرامج الوطنية والإقليمية ووضع السياسات التي تؤثر على حياتهم بشكل مباشر بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التخطيط والتنفيذ وصنع القرار والرصد والتقييم، الاعتراف بجهود الشباب في العمل التطوعي والمشاركة المدنية من قبل الكيانات الوطنية المختلفة، وتأمين استمرارية التمويل لبرامج الحكومة الرامية إلى زيادة مشاركة الشباب.

مجموعة شاملة الخدمات

وفيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، طالب تحالف الشباب العربي، الالتزام بتأمين وصول الشباب لمجموعة شاملة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية عالية الجودة، صديقة للشباب، مراعية للخصوصية والسرية ومصممة خصيصا لاحتياجاتهم، والخالية من كافة أشكال الوصم والتمييز، وتوفير منهج تعليمي شامل عن الصحة الجنسية والإنجابية في المدارس وخارجها على حد سواء، والالتزام بالقضاء على ختان الإناث وتجريمه، وتجريم جميع أشكال العنف الجنسي والاتجار بالبشر، وزيادة التمويل والموارد الموجهة نحو الأبحاث العلمية المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية على المستوى الوطني والإقليمي.

أما مايخص بتغير التكوين الأسري فقد طالب التحالف بمعالجة وتعديل القوانين والسياسات الوطنية بما في ذلك المتعلقة بالأحوال الشخصية التي تستهدف الأسرة والمرأة والشباب والأطفال، للقضاء على زواج الأطفال والزواج القسري، وعمالة الأطفال وتأمين الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الأساسي من أجل تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وضمان شراكات إقليمية ووطنية فعالة بين الجهات المعنية المختلفة للحفاظ على برامج التنمية الأسرية، الالتزام بتقديم كافة أشكال الخدمات المساندة لجميع أفراد الأسرة وخاصة لمن خضع لجميع أشكال العنف والأسر التي تعيلها النساء، والنساء العاملات المنخرطات في مجال العمل الرسمي وغير الرسمي، الالتزام بتطوير آليات شفافة لحماية حقوق الأطفال المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية وخصوصاً أولئك الذين يعيشون في الشوارع والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والمتضررين من النزاعات.

أما بشأن السكان والبيئة والتغير المناخي: فطالب تحالف الشباب العربي، الدول العربية المشاركة في المؤتمر بإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية التي تدمج ما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشباب والقطاع الخاص لتبني استراتيجيات وقوانين وبرامج خاصة بالاستدامة البيئية، ورفع الوعي من خلال الإعلام والنظم التعليمية والمجتمع المدني حول القضايا البيئية والتغير المناخي وتأثيرهما على السكان مستهدفين كافة قطاعات المجتمع، والالتزام بترشيد استهلاك الموارد المتاحة استكشاف موارد الطاقة المتجددة والاستثمار بها للحفاظ على البيئة بالإضافة إلى تشجيع طرق إعداد التدوير وإدارة المخلفات، تأمين الدعم التقني والمادي الخاص بقضايا البيئة والسكان بالإضافة تشجيع طرق إعادة التدوير وإدارة المخلفات، وتأمين الدعم التقني والمادي الخاص بقضايا البيئة والسكان بالإضافة إلى توفير بنية تحتية صديقة للبيئة، ودعم وتفعيل دور المجتمع المدني في تنفيذ المبادرات البيئية، وتطوير سياسات تضمن الأمن الغذائي ومكافحة التصحر.

وبشأن النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، طالب تحالف الشباب، الدول العربية، بإنشاء وإصلاح التشريعات الوطنية وتفعيل السياسات العامة من اجل تحقيق المساواة بين الجنسين والعمل على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وضمان المساواة في الحصول على فرص التعليم والعمل وخدمات صحية آمنة.

كما طالب بإنشاء وإصلاح التشريعات الوطنية وتنفيذ السياسات العامة من اجل مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي و بصورة خاصة القضاء على وتجريم زواج الأطفال والزواج القسري، والعنف الأسري والجنسي وختان الإناث، والاغتصاب الزوجي وجرائم الشرف.

وطالب أيضا بإشراك المجتمعات متضمنة الفئات المهمشة على المستوى الشعبي لحشد الدعم واكتساب المزيد من الزخم لقضايا المساواة بين الجنسين، وإدماج المساواة بين الجنسين وقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي في برامج التعليم للشباب في المدارس وخارج المدارس.

كما طالب بالتأكد من الوصول إلى جميع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى الرعاية الأساسية من: الخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية شاملة الرعاية في مرحلة ما بعد الاغتصاب ووسائل منع الحمل في حالات الطوارئ والعلاج الوقائي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والوصول إلى خدمات الإجهاض الآمن في جميع حالات العنف والاغتصاب وسفاح القربى وحماية الشرطة والسكن الآمن وتوثيق الحالات وخدمات الطب الشرعي والمساعدة القانونية والإحالات والدعم طويل الأمد.

يذكر أن الاهتمام بالشباب يعتبر احد أولويات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون التي حددها في جدول أعماله خلال فترته الثانية في منصبه ، وكان أمين عام الأمم المتحدة قد عين الناشط والمتخصص في قضايا الشباب أحمد الهنداوي وهو أردني الجنسية مبعوثاً خاصاً للشباب والذي باشر مهامه في منتصف فبراير الماضي 2013م.